

سيادة الرئيس ، أتقدم إليكم بطلب فتح تحقيق رئاسي في محتوى هذه الشكوى التي إخترت نشرها حتى أتأكد من وصولها إلى سيادتكم.

سيادة الرئيس ، أنا المواطن السيد تونسي نور الدين أخطر سيادتكم أنه في عهد الجزائر الجديدة التي تصبو من خلالها إلى بناء دولة قانون و القضاء عن ممارسات الماضي ، أنا اليوم ضحية وقائع خطيرة تم الدوس من خلالها على القانون و بالمقابل استعملت السلطة و النفوذ و تم إنكار العدالة حتى يتسترون عن قضايا فساد قضاة مبلغ عنهم في محضر أرسل إلى وزير العدل في 29/04/2020 بعد أن تم سماعي من طرف النيابة - كافة التلاعبات التي طالت قضايا فساد ميناء وهران منها قضية فوترة خدمات المجمع علي حداد ، قضية منح الأولوية للمستوردين الخواص للقمح و الذي كان الخاسر الأكبر فيها هي خزينة الدولة و الديوان الوطني للحبوب.

سيادة الرئيس ، العدالة الجزائرية ممثلة في النيابة العامة لدى مجلس قضاء وهران و الوزارة الوصية عوض أن يفتح تحقيق في محتوى محضر السماع ليوم : 29/04/2020 و عوض فتح تحقيق في شكوى ضد نائب عام مساعد لدى مجلس قضاء وهران و عوض أن يفتح تحقيق في الإخطار الذي أودعته لدى السيد النائب العام و بخص اختفاء دلائل و وثائق من ملف فساد من داخل مجلس قضاء وهران ، إختفاء الوثائق تحدث عنه محامي يوم الجلسة و نقلته صحيفة وطنية و نشرت مقال عن الموضوع بعنوان " إختفاء وثائق من ملف فساد ميناء وهران من مجلس قضاء وهران " ، في الصفحة الأولى و لم يتم تكذيب الموضوع أو نشر توضيح ، نفس النيابة العامة ممثلة في السيد النائب العام و رفضت في 06/09/2020 سماعي في موضوع شكوى عن طريق النيابة الإلكترونية التي إفتخر السيد الوزير العدل بإنشائها ، شكوى ضد قضاة بالتحيز في قضية فوترة علي حداد ، رغم كل هذه التبليغات الموثقة عوض أن تتحرك العدالة للتحقيق فيها راحت تتحرك عكس ذلك .

سيادة الرئيس ، المبلغ عن الفساد السيد تونسي نور الدين هو اليوم رهن الحبس المؤقت منذ 23/09/2020 أي قبل زيارة وزير العدل لولاية وهران يوم 24/09/2020. وزير العدل الذي تلقى طلب مقابلة من السيد السيد تونسي نشرته الصحافة إلا أنه اختارت العدالة توقيت الزيارة من أجل النيل من المبلغ و حبسه و صنع ملف متابعة كيدية بتوجيه تهم التخابر و الخيانة العظمى للدولة بينما الأصح أن من يتابع المبلغ عن الفساد و الشاهد في قضية كوكابين ميناء وهران هو من خان القسم المؤدى على أنه يطبق القانون و فقط - خاصة و أمام الدلائل التي قدمها تونسي ، القضية الكيدية أبطالها النائب العام لدى مجلس قضاء وهران، رئيس المجلس و رئيس أمن وهران و كل من يكشف التحقيق عنه من مسؤولين ذوي نفوذ لم يتدخلوا إلى يومنا من أجل فتح تحقيق من بينهم وزير العدل و المدير العام للأمن الوطني ، خاصة بعد إرسال البريد الوزاري من النيابة إلى وزارة العدل .

سيادة الرئيس ، الأمر الخطير في القضية هو توجيه تهم الخيانة و التخابر تمت بيني و بين المنصة الإفريقية لحماية المبلغ عن الفساد إفريقيا التي استجبت بها في عهد كانت العصابة تسير الدولة و كل ما أرسلته كان يخص القضايا المبلغ عنها و التي كان اول من كتب عنها في 2016 هو الآن مكلف بمهمة رئاسة الجمهورية و تلتها جرائد وطنية و حتى قناة أي لم تكن سرية بل بالعكس كنت ادافع عن خزينة الدولة و ليس الخيانة .

سيادة الرئيس ، أبلغ سيادتكم أنني مهدد بالتصفية الجسدية من طرف نفس الأطراف التي أقنعت خبير الأمراض العقلية بإنجاز خبرة عقلية على اني مختل عقليا و جاء ذلك بعد أن أظهرت الخبرة لهاتفي النقال أنني ليس لي أي علاقة بالتخابر ، خبرة عقلية كان ينتظر من خلالها تحويلي إلى مستشفى الأمراض العقلية و التأثير هناك على سلامتي العقلية و لذلك أطلب فتح تحقيق عاجل في قضيتي و علاقة ما أتعرض إليه بقضية كوكابين ميناء وهران التي قدمت شهادتي فيها خدمة للعدالة و من أجل تنوير التحقيق خاصة أنني كنت أول ضحاياها ذات يوم 01 جوان 2018 يعد اختطافي من طرف شرطة الهامل من وهران و تحويلي على العاصمة أين صدموا بتوثيقي للقاءاتي مع الإستعلامات العامة للأمن واهتمامه بحاويات اللحم و اللقاء جرى بعد نشري فيديو يوم 05/05/2018 أتحدث فيه عن خطورة الحاويات عن أمن الدولة و هو ما ذكرته في محضر سماعي كشاهد من طرف قاضي التحقيق الغرفة 9 بمحكمة سيدي محمد.

سيادة الرئيس ، أنتظر تدخل سيادتكم من أجل حماية 4 قصر و زوجتي و فتح تحقيق في القضية لن تشارك فيه المؤسسات المشتكى بها حتى تكشف الحقيقة و يرد الإعتبار لشخصي.